Received: 21 / 2 / 2024 Accepted: 11 / 3 / 2024 Published: 10 / 10 / 2024

أسلوبا الأمر والنداء في ديوان الإمام الحسين (عليه السَّلام) وصاياه وحكمه وكرمه

محمد صباح علي حمزة أ.د.عبدالزهره زبون حمود

alkhzrjymhmdalkhzrjy903@gmail.com zuboon22@uomustansiriy.edu.i2

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم اللغة العربية

الملخص

جاء هذا البحث إلى دراسة أسلوب الأمر والنداء في ديوان الإمام الحسين (عليه السَّلام)، فأتى المبحث الأول بتعريف الأمر لغةً واصطلاحاً، والكشفُ عن صيغه التي يبرز بها المعنى المقصود وانعكاسه على الملتقي، والأمر يُعد بابا من أبواب النحو التي كثر فيه الجدل والخلاف بين النحاة، فتطرقتُ إلى جميع أساليبه الأربعة التي استعملها الإمام الحسين (عليه السَّلام) في الديوان، وجاء المبحث الثاني معرفاً النداء لُغَةُ واصطلاحاً، مبيناً حروف وأقسام النداء، ثم كشف البحث إلى ذكر الأنماط المختلفة التي اشتمل عليها أسلوب النداء في ديوان الإمام، محاولاً إبراز المعاني المختلفة التي خرج إليها أسلوب النداء من خلال السياق اللغوي الذي ينتظم فيه، كالتحسر والتنبيه والإيجاز والحذف وغيرها، وانتهى البحث بقائمة من المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحيّة: الأمر، النداء، النحاة، المخاطب، دلالة

The method of command in the office of Imam Hussein (peace be upon him), his commandments, wisdom, and generosity

Muhammad Sabah Ali Hamza Prof. Abdel Zahra, Hammoud Zaboon (Ph.D.)

Al-Mustansiriya University, College of Education, Department of Arabic Language

Abstract

This research aims to study the style of the command and the call in the office of Imam Hussein (peace be upon him). The first section presents the definition of the command linguistically and terminologically, and revealed its formulas in which the intended meaning is highlighted and its reflection on the meeting. The command is considered one of the chapters of grammar in which there has been much controversy and disagreement among grammarians. I touch on all four of his methods that Imam Hussein (peace be upon him) used in the Diwan. The second section defines the call linguistically and terminologically,explaining the letters and parts of the call. Then the research reveals the different styles that the call style included in the Imam's Diwan, trying to highlight the different meanings. The method of appeal emerges through the linguistic context in which it is organized, such as regret, caution, brevity, deletion, etc. The research endes with a list of sources and references.

Keywords: command, call, grammarians, addressee, connotation

المبحث الأول

أسلوب الأمر

المقدمة:

يُعدُّ أسلوب الأمر أحد الأساليب الأنشائية في اللغة،فهو أسلوب طلبي، يتضمن فعل شيء ما من المخاطب بوساطة صيغ متعددة، وتبيان ذلك سيأتي في المقال أدناه، والأمر ضمن أنواع الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب، والأغلب فيه أنَّ حكمه يصدر من الأعلى إلى الأدنى، فلذلك سُمي (أمرً) وهذا المشهور في استعمالاته، نحو أوامر الله سبحانه وتعالى والنبي (عليه أفضل الصلاة والسلام) وآلِ البيت (عليهم السَّلام أجمعين)، والأب لأولاده،...الخ، فأختيار دراسة أسلوب الأمر في ديوان الإمام الحسين (عليه

السلام)؛ لأنه موضع تجدر به الدراسة، لما فيه من دلاله واضحة تجسّد وقائع ظُلم فيها، ولاسيما البعض من الناس، إضافة إلا أنّه موضع يجمع بين النحو والبلاغة.

تطرّق ابن منظور إلى أغلب المفردات بغية التوضيح لما هو مُبهم، ولا يخفى إلاّ أنّه ذكر الأمر، ومنه لغة، حين قال: "نقيض النهي، أمَرَه به يَأمُر أمراً وإماراً فأتمر أي قُبِلَ أمْرَه" (ابن منظور، د.ت، صفحة مادة (أمر)).

أما اصطلاحاً فأشار سيبويه إليه في باب الأمر والنهي، ولم يذكر تعريفاً مختصراً له، وإنّما ذكرَ فيه المتعلّقات الخاصّة به؛ منها: أنّه لا يكون إلاّ بالفعل، وذكر أيضاً صيغَهُ المختلفة، في ما وقد تحدّث عن تراكيبهُ المتفاوتة الأشكال، ولا يخفى عن تبيان المستقيم وغير المستقيم، وكذلك الجيد والرديء منها والحسن والقبيح، وأدلّ بذلك بشواهد من القرآن الكريم، والشعر الناضج؛ فضلاً عن كلام العرب الفصيح، وذكر أيضاً في هذا الباب في ما يتعلّق بخروج الأمر عن معناه الأصليّ، فيؤدّي إلى غير معنى (ابن قنبر، 1988).

وأضاف المبرّد لِما قاله سيبويه، ولم يخرج عن إطارِ حديثِهِ، فيقول: "وأعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنّما قيل: دعاء وطلبٌ للمعنى؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونَه. وذلك قولك: لِيغْفِر الله لزيد وتقول: اللّهمَّ اغفر لي؛ كما تقول: اضربُ عمراً" (المبرد، 1992، صفحة 130/ ج2).

علاوة على ذلك عندما يقترب الزمن من الحدث عند المتكلّم لابدّ من وجود متلقٍ، فإنْ كان حاضراً فمعناه طلب مخصوص، أيْ: من النظير الى النظير، وقد تختلف صيغة الطلب المتساوية الرتبة، فإذا كان من الأعلى إلى من دونه قيل له: أمر، وعكس ذلك قيل له: دعاء (النحوي، د.ت).

وعليه فالأمر "هو قول القائل لمن دونه: إفْعَلْ" (الجرجاني، 2003، صفحة 40).

وقد اهتمَّ البلاغيون شأنهم شأن النحاة في أسلوب الأمر، فعرفوا الأمر واشترطوا فيه الاستعلاء، على أنها الأمثل فيه، وهذا ما أشار إليه السكّاكي؛ فقال: "والمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو: لينزلْ، وانزلْ، ونزالِ وصهْ على سبيل الاستعلاء. وأمّا أنّ هذه الصور، والتي هي من قبيلها، أهي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك؛ وهي حقيقة فيه؛ لتبادر الفهم عند استماع نحو: قمْ وليقمْ زيدٌ، إلى جانب الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء، والالتماس والندب، والإباحة والتهديد، على اعتبار القرائن" (السّكاكي، 2000، صفحة 428)، ثم زّادَ القزوينيُّ التمنّي، والتعجيز، والتسوية، والتسخير، والإهانة (القزويني، 1993).

وللأمر أربع صيغ بأتّفاق أغلب العلماء والمفسّرين، ما يأتي:

1- فعل الأمر:

وهو الفعل الذي لا يكون إلا للمخاطب على جهة الاستعلاء، وصيغته (افْعَلْ)، وأبدأ النحاة بمجموعة أشياءَ مركبةٍ لتدلّ عليه وإشارة يُعرَف بها، منها: دلالتُهُ على الطلب، والأخرى قبولُهُ ياء المخاطبة، وكذلك نون التوكيد، فإن لم يدلّ على ياء وطلب، أو نون وطلب؛ فلا للأمر منه شيءٍ (ابن قنبر، 1988)، وجاء في قوله تعالى (الأمر) للمخاطب: ﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ [سبأ:15]، وجاء أيضاً في قولهِ تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم:26].

وصيغة (افْعَل)، أي فعل الأمر ظلّ يتراوح أجله ما بين نحاة البصريين والكوفيين، جاء في شرح المفصّل لقول الزمخشريّ، وهو من اتباع مذهب البصريين، حين يقول: "وهو الذي على طريقة المضارع لا يخالف بصيغته صيغته إلاّ أنْ تنزع الزائدة فتقول في تضه ضع وفي تضارب ضارب ونخوها ممّا أوّله متحَرك فإنْ سكن زدت لئلّا تبتدئ بالسّاكن همزة وصل فتقول في تضرب اضرب، وفي تنطلق وتستخرج انطلق واستخرج" (النحوي، د.ت، صفحة 58/ ج7)، أمّا الكوفيّون فجعلوا الفعل على قسمين، ماضٍ ومضارع فحسب، والأمر مُقتط من المضارع، يقول السيوطيّ: "أصل (افْعَل) ليفعل كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، والبصريّون على أنّه أصل برأسه، وما ذكر في أصله فمنوع" (النحوي، د.ت، صفحة 59/ ج7)، وجدير بالتنويه أنَّ الحروف موضوعة لإفادة المعاني، كـ(لا) في النهي، و(لم) في النفي (النحوي، د.ت).

وتوسّع الخلاف بينهم في فعل الأمر العاري من اللام وحروف المضارعة؛ فهو معرب أم مبنيّ؟ ونقلَ لنا ابن الأنباريّ رأيين: "الأول وهو مذهب الكوفيين فجعلوه معرباً مجزوماً، والآخر البصريين، فذهبوا إلى أنّه مبنيّ على السكون" (النحوي، 2007، صفحة

414/ ج75، (مسألة))، "وهو الصحيح، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أنْ يكون على السكون وإنّما أُعرب منها ما كان مُشبهاً للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان مبنيّاً على أصله. ومن أقوى ما يدلّ على أنّها مبنيّة أنّ أسماء الأفعال، نحو: حَذامِ، وقطامِ، إنّما بُنّيتْ؛ لأنّها نابت عن فعل الأمر، والمشبّه كالمشبّه به، فثّبت أنّه مبنىّ.

وما ذكره الكوفيّون من قولهم: إنّما حُذفَت اللام في المواجهة لكثرة الاستعمال فاسد يُوجب أنْ يختصَّ الحذف بما كثُر استعماله دون ما يقلّ، وليس كذلك. ثمّ لو سلّمنا أنّ الأمر ما صاروا إليه، فإنّه قد تضمّن معنى لام الأمر؛ فقد تضمَّنَ معنى الحرف،وإذا تضمّن معنى الحرف، وجب أنْ يكونَ مبنيّاً" (الزبيدي، 1987، صفحة 126).

وذهب ابن يعيش مذهب البصريّين، وبيَّنَ ذلك بأن فعل الأمر مبنياً خلافاً للكوفيّين؛ وذلك لأنّ أصل الأفعال مبنية موقوفة الآخر، وسبب إعراب المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة شابه بها الأسماء، وإذا أمرنا منه ونزعنا حروف المضارعة من أوله فقلنا (اضرب)، فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم، فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحالة الأولى، وعلّل على رأي الكوفيّين بقولهم معرب مجزوم بلام محذوفة وعنده (فاسد)، لأن عوامل الأفعال أضعف فلا يجوز حذفها (النحوي، د.ت)، "ويكون معرباً إلاّ مع وجود حرف المضارعة" (الزبيدي، 1987، صفحة 126).

وقد نالت صيغة فعل الأمر أكثر تناولاً من سائر صيغ الأمر الأخرى، جعلها أقوى وأكثر استعمالاً في أمر المخاطب، ويكفي لهذه الصيغة ما نستعمله اليوم في حياتنا العامية، ولا حاجة إلى استعمال صيغة فعل الأمر المقترن بلام الأمر. ومما جاء في الديوان لقول الإمام:- (ماريني، 2003، صفحة 120)

وَخُـــذْ باللَّيْـــلِ حَـــظَّ الـــنَّفْسِ واطـــرُدْ عَـــــنِ العَيْنَـــــيْنِ مَحْبُـــــوبَ الغِمـــــاضِ.

وقوله أيضاً:- (ماريني، 2003، صفحة 134)

خـــــذها فـــــإنِّي إليـــــك مُعْتـــــذِرٌ واعلـــــمْ بـــــأنِّي عَلَيْـــــكَ ذو شَـــــفَقَهْ.

وموطن الشاهد في البيتين مجيء أفعال الأمر لم يعتليها حرف علة مبنية ساكنة الآخر، وهذا ما دعا إليه أصحاب مدرسة البصرة (النحوي، 2007)، ورجح ذلك ابن يعيش (النحوي، د.ت)، والافعال (خذْ، واطرُدْ، خدها، وأعلم)، فأتى فعل الأمر بصيغته الصرّيحة، ففي البيت الأول تصدّر فعل الأمر بداية الشطر الأول وهو (خذها)، وأكتفى بإضمار الفاعل وجوباً تقديره (أنت)، لأنه المخاطب غير حاضر، ولا شكّ فيه إذا كان ظاهراً، وفائدته تأكيد الضمير المستمر لـ(افعل) وليس لفاعل (افعل) كما يزعمون (المصري، 1980)، وعلة استتار الفاعل فيما ذُكر، فوضع للاختصار، ومن صفات (افعل) أنه لا يذكر الفاعل لا ظاهراً ولا مضمراً، لأنّ الفاعل لصيغة (افعل) لا اسناد فيه، فقال الدكتور المخزومي: "وأما كونه خلواً من الإسناد فإنَّ إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة، أو ياء المخاطبة، أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمون. ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات، لأنّها ليست أسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده. وكان النحاة قد صرحوا بغير موضع بحرفية الواو في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وفي مثل قول العرب: "أكلوني البراغيث". إذ أعربوا الاسم الموصول في الآية، والبراغيث في المثال فاعلين، كما أنهم يؤكدون حرفية ألف الاثنين، وواو الجمع في المثنى وجمع المذكر السالم.

فإذا كانت هذه الأدوات التي تتصل ببناء (افعل) أو فعل الأمر- كما يقولون- حروفاً لا ضمائر لم يكن في بناء (افعل) إسناد، وليس من شأنه أنْ يكون فيه إسناد، لأنّه لا يشير إلى تلبس الفاعل بالفعل في حال، وكل ما يشير إليه، أو يدل عليه هو طلب الفعل من المواجهة بالطلب أو الأمر" (المخزومي، 1986، الصفحات 120-121). وممّا أظهر الإمام في التركيب الفعليّ إلى إفادة وقوع الطلب في البيت الشعريّ للإرشاد والتنبيه من الغفلة، ولا تدع للنوم ليلاً وخذ لنفسك نصيباً في الدنيا من الجاه والشرف والعلم والأدب، فأستعمل الإمام أسلوب الأمر للمناصحة على وجه العموم لا إلى شخص مخصوص للإرشاد (السبتي، 2003). إضافة إلى ذلك أنّه يحمل في طيّاته معنى النصيحة والموعظة.

ومثله ف بالبيت الثاني، إلاّ كون المخاطب موجهاً، ممّا يدّل على أنّ الأمر دالاً على الاستقبال، وكما هو معلوم لدى النحاة أن زمن فعل الأمر هو المستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل، وقد خرج الأمر للأكرام (الخباز، 2002).

2- صيغة الفعل المضارع المقترن بلام الأمر:-

ذهب النحاة في هذه الصيغة إلى ذكر اللام معها، وأصل تلك اللام أنْ تستعمل لموضعين، قال المبرّد في ذلك:- "فاللام في الأمر للغائب ولكلّ من كان غير مخاطب، نحو قول القائل: قم ولأُقم معك... ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل" (المبرد، 1992، الصفحات 43-44/ ج2). وقبل ذلك ذكر سيبويه أنّ صيغة (ليفعل) في أمر غير المخاطب بمثابة (افعل) في أمر المُخاطب، نحو: زيداً لِضربْهُ عمروٌ، وبشراً لِقتل أباه بكرٌ، لكون أمرٌ للغائب برتبة (افعل) للمخاطب (ابن قنبر، 1988). وسلف أغلب النحويّين بما قاله السابقون، وأضافوا إلى ذلك جواز دخول (اللام) على المتكلم والمخاطب والغائب مطلقاً، لكن دخولها على الغائب الأغلب والأشهر (الدّوني، 2005). وفعل الغائب الأكثر وروداً في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس:58]، وقرئ بالتاء (فلتفرحوا) على المخاطب، وهو الأصل والقياس (الأندلسّي، 1993).

وفي الديوان وردت لام الأمر مع الفعل المضارع ف إحدى حكم الإمام الحسين منها بقوله:- سُئل الحسين (عليه السلام):

- لِمَ افترضَ الله على عبيدة الصَّوم؟

فقال الحسين (عليه السلام):

يِجِدَ الغْنَيُّ مَسَّ الجوعِ، فيعودَ بالفضلِ على المساكينَ (ماردِيني، 2003، الصفحات 42-43).

أتت صيغة الأمر (ليجد) فيه للغائب، فقد جاء مطابقاً لما أجمع عليه النحاة، وهذا هو الصحيح، و(ليجد) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وهذا ليس اعتباطاً، إذ إنَّ عمل (لام الأمر) عند النحويين إحدى الحروف الجازمة للفعل، وأثبت لنا سيبويه ذلك حينما قال في باب الأدوات التي تجزم الأفعال:- "وذلك: لَمْ، ولَمَّا، واللام في الأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، ولا في النهي، وذلك قولك لا تَفْعلْ، فإنَّما هما بمنزلة لَمْ" (ابن قنبر، 1988، صفحة 8/ ج3). ومن الأفعال التي تُجزم بحروف الجزم منها (المضارع)، "قال ابن النَّحاس في التعليقة:- الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء واضعف منه" (ابن قنبر، 1988، صفحة 9/ ج3). وكما جاء في موطن الشاهد مطابقاً لكلام النحاة، فقد جُزِمَ الفعل المضارع (ليجد) نهايته ساكنة، وهذه الصيغة، أي: (لتفعل) شبيهة لصيغة (افعل) في سكون أخره، فقال السيوطي بهذا الصدد:- "وقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو: اذهبْ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنيّ، لأنه مثله في المعنى..." (السيوطي، د.ت، صفحة 421/ ج1) ، وفي الحديث نفسه، نجد حركة اللام في (ليجد)، بالكسر، لأنها موضوعة للطلب، فهي دالة على الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[يونس:7] ، وتأتي بحركة افتح لغة قليلة، وعند أغلب النحاة جواز إيتانها ساكنة اكثر من تحريكها بعد (الواو) و(الفاء) وأقل منهما بعد (ثم)، لكون الفاء والواو أشدّ في اتصالهما مع اللام (الأستراباذي، 1996)، فدلالة قول الإمام على الطلب، وأمراً بوجوب أداء فريضة الصوم على العباد عموماً وعلى الأغنياء على وجه الخصوص، وعندما يتضور الغني جوعاً، يدركه الإحساس بالفقراء والمساكين، فيحثه ضميره بالفضل والشفقة عليهم.

3- أسماء الأفعال:-

أشار النحاة إلى أنَّها ليست أفعال ولا أسماء حقيقية، فتنوب عن الفعل بالعمل والدلالة فحسب، بهذا الأمر جعل لهذه الألفاظ تخالف الفعل بكل الأشكال، فمنع منها قبول أيّ علامة منه، والعكس في الأسماء فقد تقبل إحدى علامتها منها التنوين، نحو (صهٍ) (ابن قنبر، 1988) ، وتمتاز هذه الألفاظ برمتها على شكلها الطبيعيّ مع المفرد والمثنى وجمعيّ الذكور والإناث (ابن قنبر، 1988).

وتكون بمعنى الماضي والمضارع والأمر، والأخير هو الكثير فيها، ومن أحكام هذه الألفاظ أنها لا تُضاف، ولا يجوز التقديم والتأخير وبينها وبين معمولها، إضافة إلى ذلك أنَّ بعضها ظرفٌ، وبعضها جارٌّ ومجرورٌاً، وموضع استعمالها يكون إلاّ مع المخاطب (المبرد، 1992).

وجاء في الديوان بقول الإمام (عليه السَّلام):

- يا أخا الأنصار.. صن وجهكَ عن مذلَّة المسألة، وارفع حاجتك في رقعةٍ، فإنّي آتِ فيها ما سارَّك إن شاء الله (ماردِيني، 2003، صفحة 52).

فموطن الشاهد في كلام الإمام هو اسم الفعل (صن) عن فعل الأمر، وتقدير الكلام (أحفظ ماء وجهك) أو (حافظ على كرامته)، فأراد الامام بلفظة (صن) لمقتضى المقام الذي فيه السائل، وكفاه عن ذُلِّ السؤال، فسياق (صن) أفادت الطلب، ودلالة على المبالغة في المعنى، إضافة إلى الإختصار والإيجاز (السامرائي، 2003).

ويقول الرضي: "ومعاني أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره: أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يُقال أن هذه الأسماء بمعانيها" (النحوي، د.ت، صفحة 25/ ج4).

4- الأمر بالمصدر النائب عن فعله:

أفردَ سيبويه بابً خاصاً به، وسماه باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر دون الدُّعاءِ، فيقول: "ومن ذلك قولك: حَمْداً وشُكراً لا كُفراً، وعَجَبا، وأَفعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبّاً ونَعامَ عَيْنٍ، ولا أَفْعَلُ ذاك ولا كَيْداً ولا هَمّاً، ولأفعلنّ ذاك ورَغْماً وهواناً" (ابن قنبر، 1988، الصفحات 318-319/ ج1).

وذكرَ في موضعٍ آخر أنَّ المصدر النائب عن فعل الأمر قد يحمل في طياته معنى الدعاء، فيقول: "وأعلم أَنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: (الدعاء) لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْيٌ.

وذلك قولك: اللهمَّ زيداً فاعفوْ ذنبه، وزيداً فأصلح شأنَه" (السامرائي، 2003، صفحة 142/ ج1) وفي ذلك يقول ابن يعيش: "اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبه بإضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقياً ورعياً والمراد سقاك الله ورعاك الله" (النحوي، د.ت، صفحة 114/ ج1)، "نحو: سعياً في سبيل الخير" (الهاشمي، د.ت، صفحة 80).

وكما جاء في الديوان بقول الامام الحسين بن علي (عليهما السلام): (ماردِيني، 2003، صفحة 191)

بعيـــــداً عَـــــنْ سَـــــمَاع الشَّـــــرِّ سَـــــمْحَاً نَقِـــــيَّ الكـــــفِّ عَـــــنْ عَيْـــــبٍ وَثَـــــأي

فقد جاء (بَعيداً) مصدر منصوب نائب عن فعله، ويد هذا عند النحاة إلى وجود فعل مضمر وجوباً، ولعل سيبويه ذكرَ ذلك حين قال: "وإنّما اختُزل الفعل ههنا لأنّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء" (ابن قنبر، 1988، صفحة 319/ ج1).

"إنّما جاز في هذا الموضع، أَنْ تجعل المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، لأنّ السياق يدل عليه، فألامر سياق فعلي، لا يكون إلاَّ بفعل" (الأوسي، 1988، صفحة 158)، جاء في المقتضب: "فإن لم يكن ذِكر، ولا حالٌ دالة- لم يكن من الإظهار بُدّ، إلا أن يكون موضع أمر فتُضْمر، وتُصر المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وإنَّما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصَّة" (المبرد، 1992، صفحة 267/ ج3).

وتدير الكلام في البيت هو (أبعد بعيداً عن سماع...)، فذكر المصدر بقول الإمام (عليه السَّلام) فيه معنى الأمر،في حين لو قال: (أبعد بعيداً...)، لكان المصدر مبيناً للنوع، وليس نائباً عن فعل الأمر، ولا يؤدي معناه (السامرائي، 2003).

فأراد الإمام بعدم ذكر الفعل واكتفى بالمصدر هو من باب الإيجاز،وهو أبلغ في التعبير عن الأمر في استعمال فعله، ويظهر فيه شيء من التقدير والفعل وجوباً.

المبحث الثاني

أسلوب النداء

المقدمة

أراد صاحب لسان العرب بالنداء هو (الصوت)، فيجمع كلّ الألفاظ بمصطلح (الدعاء)، وناداه مناداة ونِداء، أيْ: صاح به، وأندى الرجلُ إذا حُسن صوته (ابن منظور، د.ت، صفحة مادة (ندي)/ ج14)، ولغة كسر النون مع المدِّ أشهر من الكسر مع القصر والضمّ مع المدّ (الصبان، د.ت، صفحة 197/ ج3).

أما اصطلاحاً: قال سيبويه في باب النِّداء:- "اعلم أنّ النّداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارهُ، وللمفردِ رفعٌ، وهو في موضع اسمٍ منصوب" (ابن قنبر، 1988، صفحة 182/ ج2).

وعرّفه الخضريُّ بأنّه:- "طلب الإقبال بـ(يا)، أو إحدى أخواتها، والمراد بالإقبال مطلق الإجابة" (الشافعي، 2003، صفحة 642/ ج2).

على حين، إنّ الإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقيّ والمجازيّ المقصود به الإجابة، نحو:- يا الله ولا يرد، يا زيد، لأنّ (يا) لطلب الإقبال لسماع النهي، والنهي عن الإقبال بعد التوجّه (الشافعي، 2003، صفحة 197/ ج3).

وعليه فالنداء ضمن أساليب الجملة الانشائية الطلبية، أنّه طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو، لأنّ (أدعو) خبر، والنداء إنشاء، وأُجيب بأنّ (أدعو) نقل إلى الإنشاء (الشافعي، 2003، صفحة 179/ ج3).

ونلحظ إنَّ أسلوب النداء عند العرب قد يتقدّم أوّل الكلام، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله:- "وإنّما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأنّ أوّل الكلام أبداً النداء، إلاّ أنْ تدعَه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أوّل كلّ كلام لكَ به تَعطف المتكلمَ علك" (ابن قنبر، 1988، صفحة 208/ ج2).

حروف النداء:-

أختلف النحويّون في عدد أحرف النداء، وتراوحت ما بين خمسة إلى ثمانية أحرف، فأصلها عند سيبويه وعدّها خمسة، وهي: (يَا، وأيا، وهَيَا، وأَي، والألف)، وتبعه كل من المبرَّد، ولم يخالفهم ابن السراج حيث قال:- ويستعملونها لتنبه المدعوّ، في كلّ الحروف إلاّ الألف، لأن إذا أرادوا أنْ يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي أو للإنسان المُعرض عنهم (ابن قنبر، 1988، الصفحات 229-230/ ج2).

وأضاف ابن يعيش (وا) ومجموعها ستة، ووافقه من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي ولكن ليس على الحرف الذي أضافه ابن يعيش، بل أضاف الحرف (آ) إلى الحروف الخمسة التي ذكرها سيبويه وفريقه (النحوي، د.ت، صفحة 120/ ج8)، وأمّا ابن مالك فجعلها سبعة أحرف (المصري، 1980، صفحة 255/ ج3)، ولم يؤيدّ هذا الرأي إلا القليل من العلماء، وجاء في شرح الرّضيّ في عدد حروف النداء ثمانية أحرف (الأستراباذي، 1996، صفحة 425/ ج4).

ثم فَصّلَ صاحب شرح المفصل أدوات النداء بحسب موضعها وعملها ودلالتها، منهما لنداء البعيد وهي:- يا، وأيا، وهيا، وسبب أختيار هذه الأحرف الثلاثة لنداء الشخص البعيد النائم المستثقل أو الساهي، لأن أواخر تلك الحروف ألفات، والألف ملازم للمدّ، ولإمكان امتداد الصوت ورفعه، وأمّا الهمزة وأي، لنداء القريب، في حين (وا) تستعمل للندبة خاصة (النحوي، د.ت، صفحة 118/ ج8)، نستخلص بعض الحروف، ومنها:-

1- يا:-

فهي أكثر الحروف شهرةً واستعمالاً، وتكون لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد تستعمل لنداء القريب توكيداً، ولهذا فقد سُمَّ بـ(أم باب النداء) (الأنصاري، 1964، صفحة 429/ ج2). وأشار الرضيُّ إلى أنّها قد تشترك في أتجاهين هما للقريب والبعيد (الأستراباذي، 1996، صفحة 425/ ج4).

فقال الإمام (عليه السلام) في الديوان:-

يَـــــا دَهْـــــرُ أُفَّ لـــــكَ مِـــــنْ خَليـــــلِ كَـــــمْ لَـــــكَ فِـــــي الإشـــــراقِ والأصِـــــيلِ.

(مارديني، 2003، صفحة 147)

الشاهد (يا)، فقد جاء لنداء القريب كما بينه العلماء، فخرجت إلى معنى التلهُّف والتأسُّف، وأشار ابن فارس في الصاحبي إلى أنَّ دلالة النداء قوله تعالى:- ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ **[يس:30]**، للتلهف والتأسف (بن زكريا، د.ت، صفحة 288). فالإمام يتضجر من الدهر الذي يفارق الصحبة الصافية المبنية على المودة والمحبة والإخاء، وشبه هذه الصداقة بالشمس الواضحة والنقاء المنبعث منها قبل دخولها في الجوف، فالأداة (يا) موضعها الصدارة على وجه العموم (حسان، 1973، الصفحات 224-225).

وأشار أغلب العلماء ذكر (يا) بكثرة في كتاب الله تعالى، وأنَّ (يا) هي مفتاح حروف النداء، فأخذها واستعمالها اكثر دون سائر الأحرف، ولا يقدَّر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله عزَّ وجلَّ، واسم المستغاث، وأيُّها وأيتهاّ إلاّ بها، كما جاء في شرح الفصول لابن إياز على أنها أمّ الباب، وهذا ما قاله النحاة، إضافة إلى أنّ لها خمسة أوجه من التصرف، أولهما: بها يكون النداء للقريب

والبعيد، وثانيهما تستعمل في باب الاستغاثة دون غيرها، أما ثالثاً وقوعها في باب الندية، ورابعاً دخولها على أيّ، واخيراً كثرة مجيء القرآن الكريم فيها دون غيرها (السيوطي، د.ت، الصفحات 248-258/ ج2).

ثم وردت (يا) مع لفظة (رب) مقعداً في الديوان:-

يَـــــا رَبَّ يَـــــا مَـــــنْ أَنْـــــتَ مَـــــوْلاهُ فَـــــارحَم عُبَيـــــداً إلَيْـــــكَ مَلْجَـــــاهُ

(ماردیني، 2003، صفحة 180)

ثم جاء النداء بلفظ الجلالة بصيغة (اللهم)، بدعاء الإمام الحسين (عليه السلام) وحذف حرف النداء، بما يأتي:- (اللَّهُمَّ احْكُمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ دَعَوْنَا لِينَصُرُوْنَا ثُمَّ يَقْتُلُوْنَا) (ماردیني، 2003، صفحة 34).

فأصل الدّعاء هو (يا الله)، أي: يا الله استجبْ لنا، وشرّع بيننا حكيماً لينال كلّ من عاهد وخلّ بعهدٍ، كما حدث هذا في واقعة الطّفّ مع يزيد بن معاوية، فورود الحذف جائز عند النحاة، وأول من أشار إلى هذه المسألةِ سيبويه، ويأتي الحذف في القرآن الكريم، ولاسيما في كلام العرب، قال صاحب الكتاب:- "وإنَّما أضمروا ما كان يقعُ مُظهراً استخفافاً، ولأنّ المخاطب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل" (ابن قنبر، 1988، صفحة 224/ ج1)، وحذف حرف النداء لا يأتي إلا اختصاراً للكلام، وتخفيفاً على المتكلم عندما يكون المنادى مقبلاً عليك، وجرى انتباهاً بما تقوله (النحوي، د.ت، صفحة 15/ ج2).

وورد في الديوان حذف حرف النداء (يا) بقول الإمام:-

أَخِـــــــي اعتَبِـــــــرْ لا تَغْتَـــــــرِرْ كَيْـــــفَ تَـــــرَى صَـــــرْفَ الـــــزَّمَنْ

(ماردیني، 2003، صفحة 166)

الشاهد حذف حرف النداء، وحذفه لا يكون إلاّ من متطلبات المقام، فعدم ذكر (يا) النداء لقرب المنادي من المنادى، سواء كان القرب مادّيّاً أم معنوياً، فلم يحتج إلى ذكرها، وهنا جواز الحذف، نحو قوله تعالى:- ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ **[يوسف:29]**.

إضافة إلى أنَّ الحذف قد يكون للعجلة والإسراع، وذلك لأختصار الكلام بسرعة، أو قد يكون مقام إيجاز واختصار، لا مقام تبسيط وإطالة (السامرائي، 2003، صفحة 693، 694، 696/ ج4).

وجعل النحاة كثرة حذف حرف النداء في المضاف، نحو قوله تعالى:- ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ **[الزمر:46]**، وكذلك جواز حذفه في الأعلام، نحو:- (محمد)، وذكر الحرف إلا في الشعر، وأخرى يجب فيها ذكر الأداة، وكان السيوطيّ قد سَرَدَ قول ابن فلاح في المغني:- يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى، إلا في أشهر خمسة أنواع، منها: (النكرة المقصودة والمبهمة، واسم الإشارة عند البصريين، والمستغات والمندوب) (ابن قنبر، 1988، صفحة 230/ ج2).

أقسام المنادى:-

أولاً:- الاسم المفرد:- يتسم المنادى العلم بكونه معرباً ويلزمه النصب دائماً، وكذلك يبنى على ما يرفع به، فاتصف بالنصب، لأنّه في الأصل (مفعول به) وهذا رأي ومذهب الجمهور (الأستراباذي، 1996، صفحة 349/ ج1). وجاء في الديوان:- دار حوار بين الإمام ورجل من أهل المدينة، فقال الإمام: يا قنبر... هل بقي من مال الحجاز شيء؟ (ماردیني، 2003، صفحة 133).

فقد جاء المنادى (قنبر) اسماً علماً مفرداً مبنياً على الضم في محل نصب (ابن قنبر، 1988، الصفحات 182-183/ ج2).

ثانياً:- النكرة المقصودة:- "وهي النكرة التي تقصد قصداً في النداء، ولذلك تكتسب التعريف منه، لأنه يحددها من بين النكرات، وهي تبني على ما ترفع به في محل نصب: يا رجلُ أقبل. يا فتاة أقبلي" (الراجحي، 2018، صفحة 278).

وأوضح عباس حسن أن نداءها جعلها تنتقل من الإبهام إلى التعريف، وبهذا النداء، فقد زال إبهامها، وقصد أحد مجموع أفرادها، فبالتعريف اكتسبت معرفة دلت على واحد معين بعد أن كانت تدل على واحد غير معين، ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف (حسن، 1974، صفحة 25/ ج4).

فتشترك النكرة المقصودة مع العلم المفرد بالموضع والحكم الإعرابي أنفسهما، كالبناء على الضم في محل نصب، وأيد ذلك ابن يعيش بقوله:- "(وأما انتصابه محلاً) فإذا كان المنادى مفرداً معرفة، فإنه يبنى على الضمّ ويكون موضعه نصباً، وذلك على ضربين،

أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، والثاني: ما كان معترفاً في النداء، ولم يكن قبل كذلك، وذلك نحو يا زيد ويا رجل فرجل نكرة في الأصل وإنما صار معرفة في النداء" (النحوي، د.ت، صفحة 128/ ج1).

ومن ذلك قول الإمام في الديوان:-

يَـــــا دَهْـــــرُ أُفَّ لَـــــكَ مِـــــنْ خَلِيـــــلِ كَـــــمْ لَـــــكَ فـــــي الإشـــــراقِ والأصـــــيلِ

(ماردیني، 2003، صفحة 147)

الشاهد هو المنادى جاء نكرة مقصودة، مني على الضمّ في محلّ نصب (الأنصاري، 2004، صفحة 191)، وكما أشار سيبويه في هذا الموضع:- "قلت: أرأيت قول العرب: يا أخانا زيداً أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ" (ابن قنبر، 1988، الصفحات 184-185/ ج2).

فالنداء دل على التضجر والتحسر على الدهر، تعبيراً على فراق الأحبة والأصدقاء.

ثالثاً:- النكرة غير المقصودة:- أجمع النحويون على أنّهما النكرة غير المقبل عليها (الاشبيلي، 1998، صفحة 178/ ج2). وعرّفها عباس حسن تعريفاً جامعاً:- "وهي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة، ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً" (حسن، 1974، صفحة 31/ ج4). وتكون معربة، فحكمها النصب، كقول الأعمى:- يا رجلاً خذ بيدي، وكما قال الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه (السيوطي، د.ت، صفحة 29/ ج2)، إلاّ أنَّ الشعر فقد ينجرف عن القاعدة للضرورة، كقول الشاعر:-

يَـــــا راكبـــــاً إمّـــــا عَرَضْـــــتَ فَـــــبَلِّغَنْ نَـــــدَامايَ مِـــــنْ نجـــــران أنْ لا تلاقـــــاً

الشاهد هو نصب (راكب)، لأنه منادى منكور، وقصد مناداة لأحد الركبان، ليبلغ خبره، ولو أراد راكباً بعينه، فقد يُلزم البناء على الضمّ (النحوي، د.ت، صفحة 128/ ج1).

رابعاً:- المنادى المضاف:- أشار أغلب النحاة في المضاف أنْ يكون فيه واجب النصب، فجاء في الأصول:- "اعلم: أنَّ كلّ اسم مضاف منادى، فهو منصوب على اصل النداء الذي يجب فيه، تقول: يا عبدالله أقبل، ويا غلام زيد أفعل، ويا عبد مرة تعال، ويا رجل سوء تبْ، المعرفة والنكرة في هذا سواء" (النحوي، 1987، صفحة 340/ ج1). ومنه قول العزيز الحكيم:- **﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف:31].**

وبين ابن يعيش في نصبه دائماً، على أنْ أضفت فحكمه النصب (النحوي، د.ت، صفحة 4/ ج2). وعليه فالمضاف سواء كانت الإضافة محضة، نحو: (ربنا اغفر لنا)، أو غير محضة، نحو: (يا حسن الوجه)، فثعلب أجاز الضمّ في الأخير (الصبان، د.ت، صفحة 207/ ج3).

ونقل ابن الأنباريّ رأياً للكوفيّين في نصب المنادى المضاف حين قالوا:- "وأما المضاف فنصبناه لأنّا وجدنا أكثر الكلام منصوباً، فحملناه على وجه من النصب، لأنه أكثرُ استعمالاً من غيره" (النحوي، 2007، صفحة 67).

وجاء في الديوان مُقعداً لما سبق:-

يَـــــا عَـــــألِمَ السَّـــــرَّ كَمَـــــا يَعْلَـــــمُ حَقّـــــاً مَـــــا عَلَـــــن

(ماردیني، 2003، صفحة 167)

الشاهد جاء المنادى مضافاً منصوباً بعد أداة النداء، وهو (عالم السَّرَّ)، وحكمه النصب على وجه العموم.

إذ إنّ الإمام أراد في البيت الشعري إلى مناصحة الناس عامة بعدم إفشاء السّرّ والاحتفاظ به، فالمنادى هنا مضافٌ إلى نكرة كما نصه النحاة (ابن قنبر، 1988، صفحة 182/ ج2). وزعموا في موضع نصب المضاف لطوله، فتجاوز حكم البناء إلى حكم الإعراب، وذلك لأنَّ الإضافة تمنعه من البناء (المبرد، 1992، صفحة 206/ ج4). وقوله أيضاً:-

قَـــــدْ عَرَفْنَـــــاكِ يَـــــا منغصـــــةَ العيـــــ ـــــشِ وَيَـــــا دَارَ كَـــــلَّ فـــــانٍ وَبَـــــالي

(ماردیني، 2003، صفحة 146)

أتى المنادى مضافاً لغير العلم، فأضاف (العيش) إلى المنادى اسماً معرفاً بـ(أل) (المجاشعي، 1985، صفحة 265). فضلاً عن أنها إضافة محضة (حسن، 1974، صفحة 31/ ج4).

فدلالة البيت عند الامام هو للتنبه، والقصد من قوله: إنّ كلّ ما في الدنيا فانٍ إلاّ وجهه الكريم.

وتجدد الإشارة إلى كون المنادى المضاف منصوباً، لا لأنه معمول لعامل، ولا لأنه مفعول لفعل محذوف نتب عن حروف النداء، ولكن لأن الكلام فيها كان قد طال، وإذا طال الكلام ثقل، فأستعين على ثقله بالحركة الخفيفة، فالعرب دائماً تميل إلى خفة اللفظ في الكلام (المخزومي، 1986، صفحة 307).

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:-

في بادئ الأمر نذكر أساس هذا الباب، والذي عند سيبويه، فأطلق عليه تسمية باب (إضافة المنادى إلى نفسك) (ابن قنبر، 1988، صفحة 209/ ج2).

ومن هذا المنطلق، فقد تعددت أوجه اللغات في هذا الصرح، فأوجز سيبويه إلى حذف الياء في الإضافة، ومثله في غيره عن العرب جائز الحذف، والذي هو باب حذف وتغيير، وحذف الياء أجود اللغات وأشهرها عند الزجاجي، كما يحذف التنوين في المفرد، ولأنّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين (المبرد، 1992، صفحة 245/ ج4). وجاء في القرآن الكريم ما يثبت ذلك، نحو قوله تعالى:- ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾**[الزمر:16]**، فتسقط الياء ويستغنى بالكسرة، وعلّة ذلك أنَّ الياء معاقبة للتنوين كما سبق ذكرها (النحوي، 1987، صفحة 341/ ج1).

أما اللغة الثانية قد تختلف عن سابقتها، وهي إثبات الياء ساكنة، نحو قوله تعالى:- ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾**[الزخرف:68]**.

في حين اللغة الثالثة، فتكون بقلب الياء ألفاً ثمّ يحذف ويجتزئ بالفتحة، تعويضاً عن الألف المحذوف، ولعلل مما يستفد من تبديل الياء ألفاً، لأنها أخفّ، وذلك أنهم استثقلوا الياء وقلبها كسرة فيما كثر استعماله، وهو النداء، فأبدلوا من الكسرة فتحة، وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: (يا غلاماً)، وعند الوقف ألحقوا الهاء للسكت، فقالوا: (يا غلاماه)، (ويا زيداه)، لخفاء الألف (ابن قنبر، 1988، صفحة 210/ ج2).

والرابعة لغتها إثبات الياء متحركة، وصرح ذلك صاحب المقتضب يقول:- "أن تثبت الياء متحركة تقول: يا غلامي أقبل، فتثبت الياء على أصلها، وأصلها الحركة" (المبرد، 1992، صفحة 247/ ج4).

وعلّ الزجاجيّ ذلك حين قال: "فتحركها لأنّها اسم مضمر متطرق، كما تحرك سائر المضمرات، نحو: "التاء" من "قمت وقمتُ"، و"الكاف" من "غلامك وصاحبك"، وما أشبه ذلك (الزجاجي، 1984، صفحة 159).

وأضاف ابن عصفور على أنها ساكنة تارة، ومتحركة بالفتحة تارة أخرى، وأشار بالتسكين تخفيفاً، وأثبت على أنّ الأصل الحركة، معللاً ذلك ما كان من المبنيات على حرف واحد لا يبنى إلاّ على حركة، في حين لو كان التسكين هو الأصل، ولأنَّ الذي بني على حركة إنما كان لتعذر الأبتداء به، وأما إذا كان متصلاً بغيره، فلابد أن يكون ساكناً كالتنوين وهاء السكت (الاشبيلي، 1998، صفحة 197/ ج2).

واللغة الخامسة تكون بحذف الياء، ثم البناء على الضمّ، وأكد ذلك سيبويه، حين سمع من بعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا، وقد قرئ في قوله تعالى:- ﴿رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾[الأنبياء:112]، فعند الرضي قراءة شاذة، وسبب ضمّ ما قبل الياء المحذوفة هو أنّما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة، لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر أو إلى مضمر غير ياء المتكلم، علم أنّها مضافة إلى المتكلم، والمتكلم أولى بذلك، ولأن ضمير (الياء) قد يحذف (ابن قنبر، 1988، صفحة 209/ ج2).

وعليه فأخذت هذه اللغة منحى الأسماء المفردة، ولهذا عدَّها النّحاة بعد ذلك لغة منفردة ومستقلة بذاتها، إضافة إلى ذلك وصفها بعض العلماء بلغة ضعيفة (الأنصاري، 2004، صفحة 192).

وقد نهج نحاتنا المحدثون سبيلاً أيسر في لغات المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، فظهرت على الشكل الأتي:- (يا غلام، ويا غلامي، ويا غلامي، ويا علاما، ويا غلام)، ويدور الجدل والاختلاف في هذه اللغات لا يتعلق في المعنى، فبعض العرب يقول: (يا غلام)، وهي أشهر اللغات، ومنهم من يقول: (يا غلامي)، وغيرها (السامرائي، 2003، الصفحات 702-703/ ج4).

ونجد الإمام قد استعمل أشهر اللغات وأفصحها، ومنه ما جاء في الديوان شاهداً واحداً:-

يَـــــا رَبَّ يَـــــا مَـــــنْ أَنْـــــتَ مَـــــوْلاهُ فَـــــارحَم عُبَيـــــداً إلَيْـــــكَ مَلْجَـــــاهُ

(ماريديني، 2003، صفحة 180)

فجاء مثله مما جاء في القرآن، ولكثرتها في الاستعمال، فقد حذفت (الياء) من المنادى (ربَّ) واكتفى بالكسرة شاهداً عليها وهي اللغة الأكثر والاجود عند النحاة (ابن قنبر، 1988، صفحة 209/ ج2).

ودل النداء إلى معنى الدعاء، بمعنى الأستغاثة، واستعمل الإمام الأداة (يا)، لأنها تستعمل للقريب، والله سبحان وتعالى ليس ببعيد (الاشبيلي، 1998، صفحة 177/ ج2).

نداء المعرف بـ(أل):-

لم يُجِز النحاةُ نداء ما فيه الألف واللام، هذا وقد بينه سيبويه حينما قال:- "واعلم أنه لا يجوز لك أنّ تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة" (ابن قنبر، 1988، صفحة 195/ ج2) ، ولا يجوز نداء المعرف بـ(ال) مباشرة مع وجود الياء، فيمنع ذلك عندهم، إلاّ إذا وجدت صلة ، وعندما تناديه، فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة "هذا"، و"ذلك"، ولا يدخل تعريف على تعريف، فمن ثمَّ لا تقول:- يا الرجل تعال، وبدوره فقد يكتسب المنادى معرفتين، وهما (أل)، و(ياء)، والأصل في كتب النحو لا تجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة، وذلك لكون النداء يعرف المنادى بالقصد والإشارة، في حين الألف واللام تعرفانه بالعهد، ولا يعترف الاسم من وجهين مختلفين (النحوي، د.ت، صفحة 8/ ج2).

وعلى هذا فقد دار خلاف بين البصريين والكوفيين، والأخير أجازوا النداء بالألف واللام من دون قيد وشرط، واستدلوا بقول الشاعر:-

فيـــــا الغُلامـــــانِ اللَّـــــذانِ فَـــــرَّا إيَّاكُمـــــا أَنْ تَكْسِـــــباني شَـــــرَّا

(النحوي، د.ت، صفحة 9/ ج2)

فالمبرد لم يستحسن بهذا الرأي، وعنده غير جائز، فيصوّب القول:- فيا غلامان اللّذان فرّا، كما تقول:- يا رجل العاقل، أَقْبِلْ (المبرد، 1992، صفحة 234/ ج4).

وزعم ابن الأنباريّ برد الكوفيين على استعمال قول الشاعر، فيجمع بأن لا حجة لهم فيه، والتقدير:- (فيا أيُّها الغلامان)، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر: فديتك يا التي تيمتِ قلبي، وحجته على ذلك، أنّ من بديهية الألف واللام لا تنفصل من (التّي)، فهي بمنزلة بعض حروفها الأصلية، فلا يستصعب لدخول حروف النداء عليها (النحوي، 2007، صفحة م(48)، 288)، ثم شبّه سيبويه دخول (يا) على (التي) بـ(يا الله)، وذلك لأنه الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف، وإنما يتعرف بصلته وليس بالألف واللام، فإنْ كانا فيه زائدين لغير التعريف، جاز أنْ يجمع بين (يا) وبينهما (ابن قنبر، 1988، صفحة 197/ ج2).

أما البصريون فمنعوا الجمع بين (يا) و(أل) مطلقاً، وأجازوا من ذلك نداء اسم الله تعالى، وذلك لعدة أسباب:- منها أنَّ الألف واللام لا يفارقانه، ودخول (يا) عليه للخطاب، ومنها الكثرة والاستعمال، ومنها أيضاً:- أنه جرى مجرى الأسماء الأعلام، فلذلك كان أصلها (إلاه)، وعندما أوغل فيه الألف واللام أسقطتْ همزة (إلاه)، فأغمت اللامات، فصارت الألف واللام عوضاً عن الهمزة المنحدرة، وسارت (أل) مسرى بعض حروفه، وما ذكرناه آنفاً عند البصريين جاز دخول الياء عليه (ابن قنبر، 1988، صفحة 195/ ج2).

ليس كلّ خلاف فيه منفعة، إلا خلاف النحاة، ففيه أرجاس تلوح الصحيح والصواب، فمنهم من أتى بالدليل والبرهان، ومنهم ما يثبت له بواقع الحياة والبيئة، فالبصريون أعتمدوا بحجتهم على قاعدة ثابتة الأصل، بليغة الأستخدام، فلذلك يرجح الباحث إلى ما ذهب إليه البصريون، ونلحظ إنَّ استعمال الكوفيين الضرورة الشعرية قد يشذّ من القاعدة اللغوية، فالشاعر عندما يدون القصيدة، فينصرف عن القاعدة اللغّوية، ذاهباً إلى ما يستدعيه الوزن الشعريّ، إضافة إلى ذلك وجود صعوبة اللفظ في اجتماع (أل) و(ياء)، مثلاً: (يا الرجل)، قد تختلف في اللفظ عن (يا الله)، وهذا يدل على أنْ لا خلاف في دخول (يا) النداء على لفظ الجلالة عند جميع النحاة.

وورد قول الإمام في الديوان:-

يَـــــا أَيُّهـــــا الرَّجـــــل المَغْبُـــــونُ شِـــــيَمتُه أَنَّـــــى وَرِثَـــــتَ رَسُـــــولَ الله عـــــن رُسُـــــلِ

(ماردیني، 2003، صفحة 149)

جاءت (أي) متوسطة بين حرف النداء (يا) و(أل)، فوصلت بينهما، ثم أتى المنادى اسماً مفرداً جامداً بعدها، وموضعه الأعرابي نعتاً مرفوعاً عند الجمهور، وأفرد المازنيُّ إلى جواز الرّفع والنصب (النحوي، د.ت، الصفحات 7-8/ ج2). فمن ثوابت (أي) لا توصف إلاّ باسم جنس مُحَلَّى بـ(أل)، نحو: كالولد، أو باسم إشارة نحو: أيّهذا أقبل، أو بموصول وكذلك مُحَلَّى بأل، نحو: يا أيُّها الذي فعل كذا (النحوي، د.ت، صفحة 269/ ج3).

فاستعمال الإمام لـ(أي) في البيت قد جاء بها للتعظيم (السامرائي، 2003، صفحة 701/ ج4)، وقصد بها والدّه الإمام عليّاً (عليهما السلام)، وقد خرج النداء إلى معنى التشهير، إذ إنَّ الإمام استعمل هذا الأسلوب عرفاناً وتنويهاً بمكانة الإمام عليٍّ (عليه السلام)، وأفادت (يا) هنا للتنبيه كما أشار إليها النحاة (النحوي، د.ت، صفحة 24/ ج2).

الخاتمة

وفي نهاية المطاف توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وجاءت على النحو الآتي:

1- كشف البحث أنَّ أسلوب الأمر لا يكون إلاّ للمخاطب، ودليل ذلك أنّ صيغة (افعل) بقبولها (ياء المخاطبة) ونون التوكيد جعل الأمر ذلك.

2- كشف البحث أن بعض صيغ خرجت لغرض الإيجاز والأختصار، وبعضها للتوكيد والمبالغة، فدعاه الموقف إلى استعمال تلك الأغراض.

3- كشف البحث إن الامام (عليه السَّلام) جعل طرق الاستدلال تتعدد بأغراض بلاغية متنوعة، فهذه الأغراض لها خصائص إبداعية، مما يجعل من كل غرض ركيزة تشير الانتباه لدى الملتقي لفهم حاجات المتكلّم في إيصال ما يريده من معانٍ، كالطلب والإرشاد والتنبيه ومعاني أخرى عديده.

4- كشف البحث الكثير من آراء النحاة في أسلوب النداء وقواعده، فتمحضت هذه الآراء بخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في بعض المسائل، كالنداء المعرف بـ(أل) وغيرها.

5- ابتعد أسلوب النداء عن المعنى المباشر الى معانٍ وأغراض بلاغية أخرى أثناء السياق اللغوي الذي وضع فيه، كالتحسر والأسى، والتنبيه، والدعاء، وغيرها.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2002). *توجيه اللمع* (المجلد الاولى). (فايز زكي محمد دياب، المحرر) القاهرة، مصر: دار السلام.

ابن زكريا، أبو الحسن أحمد بن فارس. (د.ت). *الصاحبي في فكر اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*. (سيد أحمد صقر، المحرر) القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

ابن قنبر، أبو بشر عمر بن عثمان. (1988). *الكتاب (كتاب سيبويه)* (المجلد الثالثة). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: الناشر مكتبة الخانجي.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري. (د.ت). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (1996). *شرح الرضي على الكافية* (المجلد الثانية). (يوسف حسن عمر، المحرر) بنغازي: جامعة قازيونس.

الاشبيلي، أبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور. (1998). *شرح جمل الزجاجي* (المجلد الاولى). (فواز الشعار، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الأندلسّي، محمد بن يوسف الشهيد بأبي حيَّان. (1993). *تفسير البحر المحيط*. (الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام. (2004). *شرح قطر الندى وبل الصدى* (المجلد الرابعة). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، جمال الدين بن هشام. (1964). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (المجلد الاولى). (الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، المحرر) دمشق: دار الفكر.

الأوسي، قيس إسماعيل. (1988). *أساليب الطلب عند النحوين والبلاغين*. (قيس إسماعيل الأوسي، المحرر) العراق: بيت الحكمة، جامعة بغداد– مطابع جامعة الموصل.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد. (2003). *التعريفات* (المجلد الثانية). (محمد باسل عيون السّود، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

حسان، تمام. (1973). *اللغة العربية معناها ومبناها*. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسن، عباس. (1974). *النحو الوافي*. مصر: دار المعارف.

الدّوني، ابن الحاجب أبي عمر وعثمان بن أبي بكر يونس. (2005). *الايضاح في شرح المفصل* (المجلد الاولى). (إبراهيم محمد عبد الله، المحرر) دار سعد الدين.

الراجحي، عبده. (2018). *التطبيق النحوي* (المجلد الثانية). دار الصحابة للتراث بطنطا.

الزبيدي، عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي. (1987). *ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة* (المجلد الاولى). (طارق الجنابي، المحرر) عالم الكتب، النهضة العربية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق. (1984). *الجمل في النحو* (المجلد الاولى). (علي توفيق الحمد، المحرر) بيرت: مؤسسة الرسالة.

السامرائي، الدكتور فاضل صالح. (2003). *معاني النحو* (المجلد الثانية). القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب– درب الأتراك.

السبتي، الشيخ بهاء الدين. (2003). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح* (المجلد الاولى). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) صيدا: المكتبة العصرية.

السّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي. (2000). *مفتاح العلوم* (المجلد الاولى). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين. (د.ت). *الأشباه والنظائر في النحو*. (عبد الاله نعمان، المحرر)

السيوطي، أبو بكر جلال الدين. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (المجلد الأولى). (عبدالعال سالم مكرم، المحرر) بيروت: دار البحوث العلمية، مطبعة الحرية.

الشافعي، محمد بن مصطفى الخضري. (2003). *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (المجلد الاولى). (يوسف الشيخ محمد الباقي، المحرر) بيروت: دار الفكر.

الصبان، محمد بن علي. (د.ت). *حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني*. القاهرة: ملتزم الطبع والنشر دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد. (1926). *المفضليات* (المجلد الاول). (حسن السندوبي، المحرر) القاهرة، مصر : المطبعة الرحمانية.

القزويني، الخطيب. (1993). *الإيضاح في علوم البلاغة* (المجلد الثالثة). (محمَّد عبد المنعم خفَاجي، المحرر) بيروت: دار الجيل.

ماردیني، عبد الرحيم (المحرر). (2003). *ديوان الإمام الحسين بن علي وصاياه وحكمه وكرمه* (المجلد الاولى). دمشق: دار المحبة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1992). *المقتضب* (المجلد الثالثة). (عبد الخالق عضيمة، المحرر) القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

المجاشعي، الإمام أبي الحسن علي بن فضال. (1985). *شرح عيون الاعراب* (المجلد الاولى). (حنا جميل حداد، المحرر) الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار.

المخزومي، مهدي. (1986). *في النحو العربي- نقد وتوجيه* (المجلد الثانية). بيروت، لبنان: دار الرائد العربي.

المصري، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (المجلد عشرين). (محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار مصر.

النحوي، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج. (1987). *الأصول في النحو* (المجلد الثانية). (الدكتور عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

النحوي، كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. (2007). *الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيون*. (محمد محي الدّين عبد الحميد، المحرر) صيدا: المكتبة العصرية.

النحوي، موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش. (د.ت). *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.

الهاشمي، أحمد. (د.ت). *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*. مؤسسة هنداوي سي آي سي.

References

Al-Andalusi, Muhammad bin Yusuf, the martyr, Abu Hayyan. (1993). *Interpretation of the ocean sea*. (Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Ansari, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Hisham. (2004). *Explanation of the drop of dew and the sound of echoes* (Volume Four). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Ansari, Jamal al-Din bin Hisham. (1964). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (first volume). (Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, reviewed by Saeed Al-Afghani, editor) Damascus: Dar Al-Fikr.

Al-Astarabadi, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan. (1996). *Explanation of Al-Radi 'ala Al-Kafiya* (Volume Two). (Youssef Hassan Omar, editor) Benghazi: Qazyounis University.

Al-Awsi, Qais Ismail. (1988). *Methods of request according to grammarians and rhetoricians*. (Qais Ismail Al-Awsi, editor) Iraq: House of Wisdom, University of Baghdad - Mosul University Press.

Al-Dawni, Ibn Al-Hajib Abi Omar and Othman bin Abi Bakr Yunus. (2005). *Clarification in Sharh Al-Mofassal* (Volume One). (Ibrahim Muhammad Abdullah, editor) Dar Saad Al-Din.

Al-Dhabi, Abu Al-Abbas Al-Mufaddal bin Muhammad. (1926). *Favorites* (Volume One). (Hassan Al-Sandoubi, editor) Cairo, Egypt: Al-Rahmaniyah Press.

Al-Hashemi, Ahmed. (n.d.). *Jawahir al-Balagha in Meanings, Statements, and Badi'*. Hindawi CIC Foundation.

Al-Jurjani, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad. (2003). *Definitions* (Volume II). (Muhammad Basil Ayoun Al-Soud, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Makhzoumi, Mahdi. (1986). *In Arabic Grammar - Criticism and Guidance* (Volume Two). Beirut, Lebanon: Dar Al-Raed Al-Arabi.

Al-Masry, Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel Al-Hamdhani. (1980). *Ibn Aqeel's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah* (Volume Twenty). (Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, editor) Cairo: Dar Misr.

Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid. (1992). *Al-Muqtasib* (Volume Three). (Abdul Khaleq Adima, editor) Cairo: Al-Ahram Commercial Press.

Al-Mujashi, Imam Abu Al-Hasan Ali bin Faddal. (1985). *Explanation of the eyes of the Bedouins* (Volume One). (Hanna Jamil Haddad, editor) Zarqa, Jordan: Al-Manar Library.

Al-Qazwini, Al-Khatib. (1993). *Clarification in the Sciences of Rhetoric* (Volume Three). (Muhammad Abdel Moneim Khafaji, editor) Beirut: Dar Al-Jeel.

Al-Rajhi, Abdo. (2018). *Grammatical Application* (Volume II). Dar Al-Sahaba for Heritage in Tanta.

Al-Sabban, Muhammad bin Ali. (n.d.). *Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Al-Fiyah by Ibn Malik, along with Al-Aini's explanation of Al-Shawāhid*. Cairo: Committed to Publishing and Publishing, Dar Revival of Arabic Books, Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

Al-Sabti, Sheikh Bahaa Al-Din. (2003). *Bride of Weddings in Sharh Summary of Al-Muftah* (Volume One). (Abdul Hamid Hindawi, editor) Sidon: Modern Library.

Al-Sakaki, Abu Yaqoub Yusuf bin Muhammad bin Ali. (2000). *Key to Science* (Volume One). (Abdul Hamid Hindawi, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Samarrai, Fadel Saleh. (2003). *Meanings of Grammar* (Volume Two). Cairo: Al-Atak Book Manufacturing Company - Darb Al-Atrak.

Al-Seville, Abu Al-Hassan Ali bin Mumin bin Asfour. (1998). *Explanation of the sentences of Al-Zajjaji* (Volume One). (Fawaz Al-Shaar, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Shafi'i, Muhammad bin Mustafa Al-Khudari. (2003). *Al-Khudari's footnote to Ibn Aqeel's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah* (Volume One). (Youssef Sheikh Muhammad Al-Baqi, editor) Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Suyuti, Abu Al-Fadl Abdul Rahman bin Al-Kamal Abu Bakr Jalal Al-Din. (n.d.). *Similarities and counterparts in grammar*. (Abdullah Noman, editor)

Al-Suyuti, Abu Bakr Jalal al-Din. (n.d.). *Hama al-Hawaami' fi Sharh Jumm al-Jaami'* (First Volume). (Abdul-Al Salem Makram, editor) Beirut: Dar Al-Research Al-Ilmiyyah, Al-Hurriya Press.

Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq. (1984). *Sentences in Grammar* (Volume One). (Ali Tawfiq Al-Hamad, editor) BERT: Al-Resala Foundation.

Al-Zubaidi, Abdul Latif bin Abi Bakr Al-Sharji. (1987). *Al-Nusra Coalition in the Differences of Grammarians of Kufa and Basra* (Volume One). (Tariq Al-Janabi, editor) World of Books, Arab Renaissance.

Al-Nahaway, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj. (1987). *Fundamentals of Grammar* (Volume Two). (Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, editor) Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Nahaway, Kamal al-Din Abu Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed al-Anbari. (2007). *Fairness in matters of disagreement between Basran and Kufic grammarians*. (Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, editor) Sidon: Modern Library.

Al-Nahaway, Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish. (n.d.). *Detailed explanation*. Beirut: World of Books.

Hassan, Abbas. (1974). *Adequate grammar*. Egypt: Dar Al-Maaref.

Hassan, okay. (1973). *The Arabic language, its meaning and structure*. Cairo: Egyptian General Book Authority Press.

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram al-Ifri al-Misri. (n.d.). *Arabes Tong*. Beirut: Dar Sader.

Ibn Qanbar, Abu Bishr Omar bin Othman. (1988). *The book* (The Book of Sibawayh) (Volume Three). (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Cairo: Al-Khanji Library Publisher.

Ibn Zakaria, Abu Al-Hasan Ahmed bin Faris. (n.d.). *Al-Sahbi in the thought of the Arabic language, its issues, and the traditions of the Arabs in its speech*. (Sayyed Ahmed Saqr, editor) Cairo: Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Press.

Mardini, Abdul Rahim (editor). (2003). *Diwan of Imam Hussein bin Ali, his commandments, wisdom, and generosity* (Volume One). Damascus: House of Love.

Ibn Al-Habiz, Ahmed bin Al-Hussein. (2002). *Orientation of the Lama* (Volume One). (Fayez Zaki Muhammad Diab, editor) Cairo, Egypt: Dar es Salaam.